



الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/س(02/21) 17 - خ(0150)

كلمة

معالي السيد ناصر بوريطة

وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغربية المقيمين بالخارج
المملكة المغربية

في

اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية

القاهرة:

الاثنين 8 فبراير / شباط 2021

(المشاركة عبر الاتصال المرئي)

Ministère des Affaires Etrangères,
de la Coopération Africaine et des
Marocains Résidant à l'étranger



وزارة الشؤون الخارجية
والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

كلمة
معالي السيد ناصر بوريطة
وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
أمام
اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورة غير عادية
القاهرة، يوم الإثنين 08 فبراير 2021

السيد الرئيس سامح شكري وزير خارجية جمهورية مصر العربية
أصحاب المعالي والسعادة،
السيد الأمين العام
السيدات والسادة،

إن التجاوب السريع والتلقائي للمملكة المغربية مع مبادرة المملكة الاردنية الهاشمية
وجمهورية مصر العربية نابع من الرغبة في تحقيق انطلاقة جديدة للعمل العربي المشترك
في ظل التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه العالم العربي، وعلى رأسها
القضية الفلسطينية التي تحتل صدارة اهتماماتنا.

فوفق رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس للعمل العربي المشترك، التي تستند إلى
أهمية التحليل الموضوعي المتجرد للواقع العربي، فإنه يتعين التنبيه إلى المخاطر الداخلية
والخارجية التي تستهدف تقسيم البلدان العربية، وذلك لاستنهاض الهمم لمواجهة تلك
المخططات، بغية استرجاع سلطة القرار العربي ورسم معالم مستقبل يستجيب لطموحات
شعبنا في التنمية ويليق بالمكانة الحضارية لأمتنا العربية، في ظل الاحترام الكامل للوحدة
الترابية والسيادة الوطنية للدول العربية.

وعليه، فإن المملكة المغربية تتطلع إلى أن يشكل هذا الاجتماع:
1. بداية صحوة جماعية بضرورة تنقية الأجواء العربية- العربية، واضعين نصب أعيننا
أن المصلحة العربية اليوم، هي مصلحة مشتركة تهم فضائنا بأكمله، وأن "الأمن
العربي" في منظوره الشامل هو التزام مشترك.

2. انطلاقة حقيقية لطي صفحة الماضي والعزم على خلق أرضية مشتركة تكفل مصالح دول المنطقة وشعوبها، والتعامل بواقعية وبراعماتية لمواجهة التحديات بشتى أنواعها، فهذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها المنطقة تحديات داخلية وخارجية، ولن تكون الأخيرة.

3. نقطة تحول نحو استرجاع سلطة القرار العربي في تسوية القضايا العربية الملحة.
4. أرضية مشتركة لخلق التوازن المطلوب لدعم القضية الفلسطينية نحو الحل النهائي لهذا النزاع، والاعلان القريب لدولة فلسطينية كاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.
5. منطلقا للانتقال من مستوى الخطاب والتنظير إلى الفعل والابتكار وإطلاق المبادرات القادرة على التأثير في مجريات الاحداث، بما ينسجم مع مصالحنا جميعا، وتطلعنا المشترك نحو تحقيق السلم والأمن والاستقرار والتنمية، بعيدا على الأنانيات الوطنية الضيقة.

ولتحقيق هذا التطلع، فإن الامر يتطلب، الى جانب الإرادة الحقيقية نحو التغيير الإيجابي، التوفر على جهاز تدييري قوي للعمل العربي المشترك، مسؤولون وأطر قادرين على استيعاب هذا الطموح في شكل قوة اقتراحية ملهمة وأكثر فاعلية، وهذا مطلب لا يقتصر على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فقط، بل على جميع الدول الاعضاء على حد سواء.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن تخصيص اجتماعنا اليوم لبند وحيد هو " بحث تعزيز التضامن والعمل العربي المشترك في مواجهة الأخطار والتحديات المشتركة التي تستهدف الامن القومي العربي، والتأكيد على الثوابت تجاه القضية الفلسطينية"، ليؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، مدى التلازم القوي والتأثير المتبادل بين مستوى العمل العربي المشترك وبين التسوية العادلة للقضية الفلسطينية، فكلاهما ينعكس سلبا أو إيجابا على الآخر. لذا فإن المطلوب من آليات التعاون العربي المشترك أن تواصل تركيزها من أجل إنجاز المساعي الإيجابية الأمية منها والدولية والعربية والإسلامية، الهادفة الى التشبث بخيار التفاوض والتواصل والحوار من أجل بلوغ الغاية المنشودة في قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وتحقيق السلام والاستقرار البناء في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، وكما أكد ذلك مؤخرا جلالة الملك في رسالته لأخيه فخامة الرئيس محمود عباس أبو مازن، فإن المملكة المغربية تظل ملتزمة بالحفاظ على مكانة القضية الفلسطينية في مرتبة قضيتها الوطنية، وبمواصلة انخراطها البناء من أجل إقرار سلام عادل ودائم بمنطقة الشرق الأوسط.

وهنا، لا يسعني إلا التأكيد مجدداً على الموقف الثابت والواضح للمملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، في دعم ومناصرة القضية الفلسطينية، وتشبثها بتسوية سلمية قوامها حل الدولتين: دولة فلسطين ودولة إسرائيل تعيشان جنباً إلى جنب في سلم وأمان.

كما أن جلالة الملك، وبصفته رئيساً للجنة القدس، سيواصل الدفاع عن الوضع الخاص للقدس، وعلى احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وأن جلالته لن يدخر جهداً لحماية طابعها الإسلامي وصيانة حرمة المسجد الأقصى والدفاع عن الهوية التاريخية لهذه المدينة كأرض للتعايش بين الأديان السماوية.

وفيما يخص القضية برمتها، فالطريق الأنجع هو العمل الدبلوماسي والسياسي، بالموازاة مع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي ندعو إلى استئنافها بدعم من جميع القوى المحبة للسلام.

ختاماً، فإن المملكة المغربية تأمل أن تحافظ هذه المبادرة المصرية الأردنية على زخمها الواعد وأن تجعل من هذا الاجتماع ليس غاية في حد ذاته، وإنما فرصة مواتية لتحقيق انطلاقة قوية نحو تدبير عقلائي للعمل العربي المشترك، تقطع مع الممارسات السابقة ووجهات النظر الأحادية والحسابات الضيقة.

فالعالم العربي، كما قال جلالة الملك محمد السادس، "يمر بمرحلة عصبية، بل إنها ساعة الصدق والحقيقة التي لا يمكن فيها للدول العربية الاكتفاء بمجرد التشخيص المرير لواقع الانقسامات والخلافات الذي يعيشه العالم العربي، دون تقديم الإجابات الجماعية الحاسمة والحازمة لمواجهة هذا الوضع... كما لا يمكنها الوقوف مكتوفة الأيدي أمام المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للشعوب العربية، أو الاقتصار على دور المتفرج الذي لا حول له ولا قوة على المآسي التي تمس المواطن العربي في صميمه". انتهى كلام صاحب الجلالة.

وقفنا الله جميعاً الى ما فيه خير أمتنا العربية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.